

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض 1.5% لـ 52 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 80 سنتاً بنسبة 1,5% ليبلغ 52,01 دولاراً، وفقاً لسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية الأسبوع مع تراجع الدولار مما شجع المستثمرين على الشراء، لكن الأسواق مارلت قلقة بشأن تخمة العروض وعدم التزام روسيا الكامل باتفاق كبار المنتجين بخفض الإنتاج. وارتفع سعر برميل نפט خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 55,90 دولاراً، كما ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 72 سنتاً ليصل إلى مستوى 53,33 دولاراً، وعزز من المخاوف استمرار زيادة الإنتاج الأميركي من النفط الصخري ووصول عدد منصات الحفر إلى 609 منصات في الأسبوع الأخير وللمرة الأولى منذ أكتوبر 2015.

للمرة الأولى في التاريخ.. الكويت تتجه للاقتراض من الأسواق العالمية

3,2% عائد سندات 5 سنوات تزيد لـ 3,7% لأجل 10 سنوات

«الأنباء» تكشف عن التسعير الأولي للسندات الدولية

الفيديري الأمريكي على زيادة الفائدة على الدولار مرة أو مرتين خلال العام الحالي، إلا أن الكويت تمتلك العديد من المزايا التي تؤهلها للطرح في أي وقت مع ضمان زيادة حجم الطلب على إصداراتها الدولارية.

ويستند الخبير في حديثه إلى أن الكويت تتمتع بتصنيفات جيدة من كبرى وكالات التصنيف العالمية الثلاث، حيث ما زالت تحظى بتصنيف AA مستقر. بالإضافة إلى أنها تتمتع بمستويات دين منخفضة، وتبلغ نحو 4,7% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي المقدر بـ 33,9 مليار دينار، كما تزايدت توقعات ارتفاع أسعار النفط خلال العام الحالي إلى 45 - 55 دولاراً، مما يخفف الضغط عن الموازنة والعجز المالي، وأخيراً احتياطات الكويت التي تقدر بـ 592 مليار دولار إضافة إلى الاحتياطي النقدي الذي يصل إلى نحو 100 مليار برميل. ومنحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني برنامج الكويت المحتمل للسندات طويلة الأجل تصنيف AA. وقالت الوكالة في تقرير حديث: إن التصنيف يتماشى مع تصنيفات الكويت بالعمليتين المحلية والأجنبية تصنيفاً سيادياً أعلى من الكويت طرحة يتوقف على مطابقة الإصدار النهائي للبيانات التي حصلت عليها سابقاً.

المماثلة، لتأتي بحدود 2,85% والسندات لأجل 10 سنوات فجاءت عند 185 نقطة أساس، لتكون عند مستويات 3,6%، وفيما يتعلق بسندات الـ 30 عاماً، فجاءت عند 235 نقطة فوق السندات الأميركية لتبلغ نحو 4,87%.

آداب الإصدار

ويسؤال المصادر عن قيمة آداب مدير الإصدار السيادي، قالت أنه من الصعب تحديدها حالياً، إلا أنه عندما يكون هناك إصدار سيادي تكون قيمة الآداب أقل من الإصدارات المحلية التي تحتاج إلى مجهود كبير، إلا أن متوسط آداب الإصدار السيادي الكويتي تصل تتراوح بين 25 - 30 مليون دولار، يتم تقاسمها ما بين مديري الإصدار، كل وفقاً للمهام المستدة إليه. وفي موازاة ذلك، يرى الخبير المصرفي ورئيس قطاع الخدمات المصرفية في البنك التجاري سابقاً علي المديهي أن تكلفة الاقتراض الخارجي من الطبيعي أن تكون مرتفعة التي حد ما خاصة بعد أن رفع الفيديري معدل الفائدة 25 نقطة أساس إلى النطاق بين 0,5% - 0,75% من النطاق بين 0,25% - 0,5% ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول الموقومة بالعالمية الأميركية «الدولار» تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين في أنحاء العالم. ويضيف المديهي خلال حديثه مع «الأنباء» أنه رغم تزايد احتمالات إقدام



وعينت الكويت كلا من مصرف «سي تي غروب» و«أتش أس بي سي» و«جي بي مورغان» لعقد اجتماعات مع مستثمري أدوات الدخل الثابت، بدءاً من اليوم، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، علماً بأنها أجرت محادثات في أسواق آسيا

خلال شهر فبراير الماضي، وبحسب المصادر ستكون هناك جولة في الأسواق الأوروبية أيضاً ضمن حملة الترويج عن سندات الكويت الدولية التي أطلق عليها Non Deal Roadshow.

وبالمقارنة مع السعودية التي كانت آخر الدول

3 مليارات دينار المستهدف تسويقها

6 دول تستهدفها الحكومة الكويتية لتسويق سنداتها

30 مليون دولار التقدير الأولي لآداب الإدارة والطرح

محمود فاروق

تنتقل اليوم من العاصمة البريطانية جولة الوفد الكويتي للترويج للسندات السيادية والتي سيتم إصدارها بقيمة 10 مليارات دولار، وقالت مصادر مطعنة لـ «الأنباء» إن تسعير السندات الكويتية المزمع إصدارها الذي من المقرر استخدام قيمتها لتغطية عجز الموازنة الجديدة المقبلة مرجح أن يكون عند 200 نقطة أساس فوق السندات الأميركية المماثلة لتأتي بحدود 3,2% وذلك للسندات لأجل 5 سنوات. وأضافت المصادر أن السندات لأجل 10 سنوات في حال تم إصدارها ستكون عند 230 نقطة أساس فوق السندات الأميركية المماثلة لتأتي عند مستويات 3,7%، وفيما يتعلق بإصدار سندات لأجل 30 عاماً، استبعدت المصادر أن يتم إصدار سندات لهذا الأجل على اعتبار أن حجم الإصدار محدود ومن غير المجدي إصداره من ناحية ارتفاع تكلفته من ناحية أخرى دون داع - على حد قول المصادر. وبحسب المصادر، فإن الحكومة الكويتية تعزم إصدار السندات الدولية مرة واحدة، مستبعدة خيار الإصدار على شرائح وذلك لعدة اعتبارات، أهمها قوة الوضع المالي للكويت الذي يمكنها من تغطية حجم الإصدار مرة واحدة، ومنح الإصدار «قوة الإصدارات السيادية العالمية» - على حد قولها -.

الإصدار مرة واحدة ولا يحتاج إلى شرائح لقوة المركز المالي للكويت

تحليل

تأخر إصدار السندات كلف أعباء إضافية مع زيادة وتيرة رفع الفائدة الأميركية الكويت إلى الاستدانة رغم الفوائض المليارية

بالدولار 39 مليار دولار. إذ أصدرت السعودية في الأسواق العالمية أول سندات بقيمة 17,5 مليار دولار بالإضافة إلى قطر بقيمة 9 مليارات دولار وعودة أبوظبي بعد غياب دام سبع سنوات وذلك بقيمة 5 مليارات دولار. في الوقت نفسه قامت عمان باقتراض 4,5 مليارات دولار خلال العام والبحرين 2,5 مليار دولار.



الكويت تتجه للاستدانة من الأسواق الدولية رغم فوائضها المليارية

تتوي الكويت طرح سندات بقيمة 10 مليارات دولار في الأسواق الدولية بهدف سد جانب من عجز الموازنة الذي يقدر للعام الحالي بنحو 8.7 مليار دينار و 7.9 مليار دينار للعام المالي 2017-2018

الكويت ستبدأ حملة لترويج السندات في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية

سيتم تسعير السندات الكويتية المرتقبة فوق مستويات السندات الأمريكية المشابهة، سندات الـ 10 سنوات عند 2.6%

ستتفك الكويت آداب للبنوك المرتبة للإصدارات بحدود 25 نقطة أساس تعادل 25 مليون دولار

لجأت الكويت إلى طرح سندات محلية العام الحالي بقيمة ملياري دينار وسحبت من الاحتياطي العام الذي يقدر بـ 36 مليار دينار

الكويت تتوجه للاستدانة من الأسواق الدولية رغم فوائضها المليارية

تتوي الكويت طرح سندات بقيمة 10 مليارات دولار في الأسواق الدولية بهدف سد جانب من عجز الموازنة الذي يقدر للعام الحالي بنحو 8.7 مليار دينار و 7.9 مليار دينار للعام المالي 2017-2018

الكويت ستبدأ حملة لترويج السندات في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية

سيتم تسعير السندات الكويتية المرتقبة فوق مستويات السندات الأمريكية المشابهة، سندات الـ 10 سنوات عند 2.6%

ستتفك الكويت آداب للبنوك المرتبة للإصدارات بحدود 25 نقطة أساس تعادل 25 مليون دولار

لجأت الكويت إلى طرح سندات محلية العام الحالي بقيمة ملياري دينار وسحبت من الاحتياطي العام الذي يقدر بـ 36 مليار دينار

الكويت تتوجه للاستدانة من الأسواق الدولية رغم فوائضها المليارية

تتوي الكويت طرح سندات بقيمة 10 مليارات دولار في الأسواق الدولية بهدف سد جانب من عجز الموازنة الذي يقدر للعام الحالي بنحو 8.7 مليار دينار و 7.9 مليار دينار للعام المالي 2017-2018

الكويت ستبدأ حملة لترويج السندات في عدد من الدول الآسيوية والأوروبية

سيتم تسعير السندات الكويتية المرتقبة فوق مستويات السندات الأمريكية المشابهة، سندات الـ 10 سنوات عند 2.6%

ستتفك الكويت آداب للبنوك المرتبة للإصدارات بحدود 25 نقطة أساس تعادل 25 مليون دولار

لجأت الكويت إلى طرح سندات محلية العام الحالي بقيمة ملياري دينار وسحبت من الاحتياطي العام الذي يقدر بـ 36 مليار دينار

التوجه نحو الاستدانة رغم عوائد 3% سنوياً للصندوق السيادي

استثمارات الكويت في السندات العالمية بين 120 و150 مليار دولار

الكويت ستدفع متوسط فائدة 3% وتحصل على 0,25% من السندات الأوروبية

آداب البنوك الأجنبية قفزت 66% منذ عام 2014

الدين العام سيرتفع لمستويات قياسية جديدة نسبة إلى الناتج المحلي

أحمد موسى

تقترب الكويت من إصدار أول سندات لها بالأسواق الدولية تقدر بنحو 10 مليارات دولار خلال الأسابيع المقبلة، بهدف تمويل جانب من عجز موازنة العام المالي الحالي الذي ينتهي في مارس المقبل، والذي يقدر بنحو 9,6 مليارات دينار. وستبدأ الكويت بحسب وكالة بلومبيرغ الإخبارية حملة لترويج تلك السندات في الولايات المتحدة الأميركية ولندن في الفترة من 5 إلى 12 مارس، وسط توقعات بأن يكون موعد الإصدار نهاية مارس المقبل بعد اختبار 3 بنوك عالمية هي سيتي غروب، وجيه بي مورغان تشارترد وبنوك بريطانيا ليكونوا مديرين للإصدار، فيما أسندت إلى كل من شركة الوطني للاستثمار، ودوتشيه بنك الألماني وستاندارد تشارترد بنك بريطانيا ادواراً استشارية في هذا الطرح.

استدانة رغم الفوائض

وستلجأ الكويت إلى الاستدانة من الأسواق الدولية رغم تمتعها بفوائض مليارية تراكمت على مدى السنوات الماضية التي تخطت فيها أسعار النفط مستويات 100 دولار للبرميل. وبحسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقدر أصول الهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد رابع أكبر الصناديق العالمية بنحو 600 مليار دولار، فيما تقدر عوائد الصندوق سنوياً بنحو 3% أي قرابة 18 مليار دولار.

وتقدر استثمارات الصندوق السيادي للكويت

وفقاً لزيادة الاحتياطي وبحسب مسؤولي وزارة المالية الكويتية فإن اللجوء إلى الاستدانة من الأسواق الدولية هو بهدف وقف السحب من الاحتياطي العام لتمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار ونتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات بالسوق المحلي بقيمة ملياري دينار. وتامل الكويت أن يساهم تصنيفها السيادي القوي من قبل وكالات التصنيف الثلاث في أن يمنحها تسعيراً أقل لسندات الدولية، إلا أن قطر التي تحمل تصنيفاً سيادياً أعلى من الكويت باعت آخر سندات بمتوسط فائدة 7,4% حيث باعت سندات لأجل خمس سنوات بسعر 125 نقطة أساس فوق سعر أدوات الخزنة الأميركية وإصدار سندات أجنبية عشر سنوات بسعر 155 نقطة أساس بالإضافة إلى سندات أجنبية 30 عاماً بفارق 215 نقطة أساس. وبالإضافة إلى ذلك فضلت قطر في الوقت الراهن تأجيل طرح سندات دولية إضافية بسبب تعافي أسعار النفط، إلى جانب أنها لن تستخدم أصول صندوق فزونها للسيادي لسد العجز، لأن الإحجام عن ذلك يحقق للحكومة المزيد من الانضباط المالي.

أساس، لتكون عند مستويات 3,6%، وفيما يتعلق بسندات الـ 30 عاماً، فجاءت عند 235 نقطة فوق السندات الأميركية لتبلغ نحو 4,87%، وبالإضافة إلى ذلك ستواجه الكويت منافسة في أسواق الدين بالتزامن مع ارتفاعت احتياجاتها التمويلية بسبب انخفاض أسعار النفط خلال العامين الماضيين. وبحسب تقرير لوحدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الوطني دخلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أسواق السندات العالمية في العام 2016 ما عدا الكويت وذلك في محاولة من تلك الدول للتاقل مع ضيق الأوضاع المالية وشح السيولة فيها لتبلغ إصداراتها سندات

أميركي أو نحو 21 نقطة أساس في عملية إصدار سندات دولية تبلغ قيمتها 9 مليارات دولار مقارنة بـ 6 نقاط أساس موزعة على 6 بنوك في إصدار سابق لها. وبحسب بيانات صادرة عن بنك جي بي مورغان فإن حصته من الرسوم المصرفية الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط ارتفعت إلى 9,2% في عام 2016 من 4,5% عام 2015.

تخمة أسواق الدين وستواجه سماعي الكويت نحو إصدار سندات بقيمة 10 مليارات دولار في الأسواق الدولية لسد عجز الموازنة تكلفة أكبر حيث أن تسعير السندات في الأسواق الدولية يكون فوق 66% للسندات الأميركية المماثلة للشرائح التي ينوي طرحها

التي تتبني إصلاحات ضريبية تحتاج معها إلى زيادة أسعار الفائدة بوتيرة أكبر.

آداب السندات

وستدفع الكويت ما بين 25 مليون دولار و 30 مليون دولار (وذلك بافتراض عدم زيادة الرسوم والآداب مع بداية العام الحالي) رسوم وآداب للبنوك العالمية مقابل الإصدار المحتمل. ومنذ منتصف عام 2014 الذي شهد فيه المنحني الهابط لأسعار النفط ولجوء العديد من الدول الخليجية إلى إجراءات إصلاح ماليتها العامة من بينها طرح سندات، ارتفعت رسوم البنوك العالمية بنحو قياسي بلغ 66% فخلال مايو الماضي دفعت قطر لـ 10 بنوك نحو 19 مليون دولار

في السندات العالمية بين 120 و150 مليار دولار، بعضها بعائد يبلغ 0,25% وهو ما يفتح باباً للتساؤل عن طرح سندات لسد عجز الموازنة بعوائد تقارب 3%، في الوقت الذي تملك الكويت فيه سندات بعوائد لا تتخطى 0,5%.

وستتوجه الكويت نحو الأسواق الدولية في وقت تشهد فيه أسواق الدين العالمية زيادة في العوائد بسبب اضطرابات شهدتها الاقتصاد العالمي وهو ما سيرفع تكلفة الاقتراض على الكويت التي تأخرت كثيراً في طرح سندات خاصة مع إطلاق الفيديري الأميركي العنان لحقبة زيادة أسعار الفائدة خاصة مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة

التي تتبني إصلاحات ضريبية تحتاج معها إلى زيادة أسعار الفائدة بوتيرة أكبر.

آداب السندات

وستدفع الكويت ما بين 25 مليون دولار و 30 مليون دولار (وذلك بافتراض عدم زيادة الرسوم والآداب مع بداية العام الحالي) رسوم وآداب للبنوك العالمية بنحو قياسي بلغ 66% فخلال مايو الماضي دفعت قطر لـ 10 بنوك نحو 19 مليون دولار

في السندات العالمية بين 120 و150 مليار دولار، بعضها بعائد يبلغ 0,25% وهو ما يفتح باباً للتساؤل عن طرح سندات لسد عجز الموازنة بعوائد تقارب 3%، في الوقت الذي تملك الكويت فيه سندات بعوائد لا تتخطى 0,5%.

وستتوجه الكويت نحو الأسواق الدولية في وقت تشهد فيه أسواق الدين العالمية زيادة في العوائد بسبب اضطرابات شهدتها الاقتصاد العالمي وهو ما سيرفع تكلفة الاقتراض على الكويت التي تأخرت كثيراً في طرح سندات خاصة مع إطلاق الفيديري الأميركي العنان لحقبة زيادة أسعار الفائدة خاصة مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة

التي تتبني إصلاحات ضريبية تحتاج معها إلى زيادة أسعار الفائدة بوتيرة أكبر.

آداب السندات

وستدفع الكويت ما بين 25 مليون دولار و 30 مليون دولار (وذلك بافتراض عدم زيادة الرسوم والآداب مع بداية العام الحالي) رسوم وآداب للبنوك العالمية بنحو قياسي بلغ 66% فخلال مايو الماضي دفعت قطر لـ 10 بنوك نحو 19 مليون دولار

في السندات العالمية بين 120 و150 مليار دولار، بعضها بعائد يبلغ 0,25% وهو ما يفتح باباً للتساؤل عن طرح سندات لسد عجز الموازنة بعوائد تقارب 3%، في الوقت الذي تملك الكويت فيه سندات بعوائد لا تتخطى 0,5%.

وستتوجه الكويت نحو الأسواق الدولية في وقت تشهد فيه أسواق الدين العالمية زيادة في العوائد بسبب اضطرابات شهدتها الاقتصاد العالمي وهو ما سيرفع تكلفة الاقتراض على الكويت التي تأخرت كثيراً في طرح سندات خاصة مع إطلاق الفيديري الأميركي العنان لحقبة زيادة أسعار الفائدة خاصة مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة